

- (٤) التخصص وتقسيم العمل والإنتاج الكبير  
(٥) مستوى التقدم التكنولوجي والفني  
(٦) العوامل البيئية

### أهداف التنمية الاقتصادية

- ١- زيادة الدخل القومي :
- لحد من انخفاض مستويات الدخل
- ٢- رفع مستوى المعيشة :
- زيادة الدخل القومي يؤدي إلى ارتفاع مستويات المعيشة لتحقيق متطلبات الحياة الأساسية للأفراد.
- ٣- الحد من التفاوت في الدخل والثروات.
- ٤- تغيير التركيب النسبي لهيكل الاقتصاد القومي.

### مفهوم التخلف الاقتصادي

- هو انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد .  
وبصفة عامة ينقسم العالم إلى مجموعتين :
- أ- مجموعة الدول المتقدمة:
  - وهي دول تتسم باقتصاد متقدم جداً ومستوى عال من التكوين الرأسمالي والتكنولوجيا الحديثة والإنتاجية
  - ب- مجموعة الدول النامية:
  - وهي دول يتسم إقتصادها بالتخلف والندرة الشديدة في التكوين الرأسمالي والافتقار للتكنولوجيا المتقدمة

### مظاهر التخلف الاقتصادي في الدول النامية

- أ- الخصائص غير الاقتصادية للتخلف الاقتصادي.
- ب- الخصائص الاقتصادية للتخلف الاقتصادي.

### الخصائص غير الاقتصادية للتخلف الاقتصادي

- ١- الزيادة السكانية :
- تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وعدم توافر رؤوس الأموال
- ٢- تخلف الفنون الإنتاجية وانخفاض الإنتاجية:
- عدم استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة
- ٣- انتشار ظاهرة الإنفاق (الاستهلاك) الترفي:
- يكون الاستهلاك والإنفاق بهدف التفاخر والتظاهر
- ٤- عدم استغلال وقت الفراغ :
- يجب استغلال الوقت في الدراسة أو الثقافة أو زيادة الإنتاج مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

### التنمية الاقتصادية والنمو الإقتصادي

#### مفهوم التنمية الاقتصادية:

- (١) هي العملية التي يقوم بها المجتمع لتحقيق الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي وزيادة الإشباع المستمر كماً وكيفاً لحاجات السكان الاقتصادية والاجتماعية.
- (٢) هي عملية يستثمر فيها المجتمع مختلف موارده الطبيعية والمادية والبشرية والمالية لزيادة السلع والخدمات التي ينتجها لرفع مستوى معيشة أفراد.

### مقاييس التنمية الاقتصادية

- ١- زيادة الناتج الصناعي
- ٢- التغيير في هيكل العمالة بزيادتها في الصناعة.
- ٣- التقدم الكيفي في رأس المال البشري تعليماً وتدريباً
- ٤- زيادة المدخرات والاستثمارات وتراكم رأس المال.
- ٥- التقدم التكنولوجي للإنتاج وزيادة الصادرات

### الأسس التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية

- العلم:** يهدف إلى بناء الحياة ، وهو فرض على كل من يعيش بالدولة.
- العمل:** هو معيار التفاضل بين الناس.
- الادخار:** تستثمر الأموال لصالح المجتمع كله.
- الملكية الخاصة:** حق لكل فرد بالمجتمع والمحافظة عليها واجب على الدولة
- المحافظة على الوقت:** من الضياع يحقق التنمية الاقتصادية في أقصر وقت.
- العدالة الاجتماعية:** تعني عدالة توزيع الدخل

### النمو الاقتصادي

- هو معدل الزيادة في الإنتاج أو الدخل الحقيقي في المجتمع خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة.

### العوامل المحددة للنمو الإقتصادي

- (١) حجم ونوعية الموارد البشرية المتاحة في المجتمع
  - (٢) حجم ونوعية الموارد والثروات الطبيعية في المجتمع
  - (٣) حجم تراكم رؤوس الأموال
- تعني انه كلما زاد معدل التراكم الرأسمالي كلما زاد الناتج القومي الحقيقي ومن ثم زاد معدل النمو

### الخصائص الاقتصادية للتخلف الإقتصادي

- ١- ندرة رؤوس الأموال وانخفاض التراكم الرأسمالي:  
يمكن التغلب عليها باتخاذ سياسات مالية وتنظيمية وإدارية على مستوى الاقتصاد القومي.
- ٢- انتشار البطالة بأنواعها المختلفة خاصة البطالة المقنعة
- ٣- التبعية الاقتصادية للخارج  
تصدر الدول المتخلفة حوالى ثلث صادراتها من المواد الأولية
- ٤- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى القطاع التصديري بها
- ٥- الزيادة الكبيرة في نسبة الصادرات إلى الدخل القومي
- ٧- فرض عقوبات إقتصادية دولية على بعض الدول  
تؤدى الى سوء الاحوال الصحية والاجتماعية

### العوامل الأساسية للتنمية الإقتصادية

- أولاً: الموارد الطبيعية:  
وهى تعنى ما فوق سطح الأرض أو فى باطنها ويمكن استغلاله فى زيادة الناتج القومي الاجمالي.
- ثانياً: الموارد البشرية:  
تتمثل فى القوى العاملة فى المجتمع والمستوى التعليمى والمهارات والقدرات الفنية .
- ثالثاً: السياسات المالية والنقدية والاستثمار بالدولة:  
كلما كانت واضحة تؤدى الى تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال للاستثمار
- رابعاً: الموارد الرأسمالية:  
وتتمثل فى رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والعدد والآلات اللازمة لتنفيذ عملية التنمية الاقتصادية.
- خامساً: مستوى التقدم الفنى والتكنولوجى بالمجتمع  
ارتفاع مستوى التقدم الفنى والتكنولوجى يؤدى الى ارتفاع معدلات التنمية والعكس.

### التنمية الاقتصادية وتلوث البيئة

إن التنمية الاقتصادية غير المخططة وعديمة التواصل مع البيئة تؤدى إلى تلوث البيئة.

### درجات التلوث البيئي

- ١- التلوث المعقول: لا يسبب أية مشاكل أو أخطار واضحة للأحياء على سطح الأرض.
- ٢- التلوث الخطر:  
هو الذى يؤثر تأثيراً كبيراً فى توازن النظام البيئي.

### ٣- التلوث القاتل أو المدمر:

هو أخطر أنواع التلوث الناشئ عن الأنشطة المختلفة

#### مشكلات التلوث البيئي

##### أولاً- تلوث الهواء:

ينتج من العواصف الترابية والبراكين أو أنشطة السوق

##### ثانياً- تلوث الماء:

الناتج من مخلفات السفن وناقلات البترول أثناء الشحن والتفريغ وتنظيف الخزانات أو تصادم ناقلات البترول

##### ثالثاً- تلوث التربة:

ويحدث نتيجة لإدخال مواد غريبة تغير خواصها مثل المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية.

##### رابعاً- التلوث الإشعاعي:

يعتبر من أخطر أنواع التلوث حيث أنه لا يرى ولا يحس ولا يشم حيث يدخل جسم الإنسان دون سابق إنذار نتيجة:

- ١- التفجيرات الذرية
- ٢- المضاعلات الذرية

##### الآثار المترتبة على التلوث الإشعاعي:

- ١- يحطم الخلية الحية لجسم الإنسان ويسبب السرطان
- ٢- تلوث الأسماك عن طريق التفجيرات الذرية تحت الماء
- ٣- تلوث التربة بالمواد المشعة عن طريق التساقط الذرى.
- ٤- تناول الماشية والطيور للنباتات الملوثة بالمواد المشعة.

##### خامساً- التلوث الضوضائى:

تقدم التكنولوجيا الصناعية ساعداً على زيادة الضوضاء

##### مصادر التلوث الضوضائى:

- ١- الأنشطة الصناعية والاتها المختلفة.
- ٢- القطارات والسيارات والشاحنات والطائرات وغيرها.
- ٣- آلات الحفر المستخدمة فى عمليات البناء والطرق

##### الآثار المترتبة على التلوث الضوضائى:

- ١- آثار ضارة على الإنسان مثل الصمم وخفقان القلب .
- ٢- خفض القدرة الإنتاجية للفرد.

### حماية البيئة من التلوث

- ١- إعداد دراسات جدوى للبيئة الاقتصادية.
- ٢- الاهتمام بالحد من الأنشطة المدمرة للبيئة
- ٣- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية كالهواء والماء
- ٤- الحفاظ على البيئة من مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- ٥- التدخل الحكومى تشريعياً وتنظيمياً.
- ٦- الاهتمام بالتكنولوجيا التى تخدم البيئة.
- ٧- استخدام الحوافز الاقتصادية للحد من التلوث
- ٨- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى



## المالية العامة والاقتصاد

### علم الاقتصاد:

يبحث في حل المشاكل الناشئة عن تعدد حاجات الإنسان والموارد الطبيعية المحدودة بهدف إشباع حاجاته

### علم المالية العامة

يهتم بدراسة أفضل الوسائل لإشباع الحاجات الجماعية بالموارد المالية المحدودة والمتاحة للدولة.

### الموازنة العامة

هى تقدير أو توقع ومعتد لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة هى غالباً مدة سنة.

### الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة

هى مؤشراً صادقاً للأوضاع والتطورات الاقتصادية والاجتماعية وأداة من أدوات السياسة المالية التى تتحدد بموجبها موارد الدولة واستخدماتها .

### تحصيل الإيرادات:

تستمد الدولة إيراداتها من مصادر عديدة ومتنوعة كالضرائب والرسوم وإيرادات ممتلكاتها الخاصة والقروض وحصيللة الغرامات والمعونات الأجنبية.

### الإنفاق العام ( النفقات العامة )

هى عبارة عن مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى سلطاتها بقصد إشباع حاجة عامة.

\* هناك تقسيمات مختلفة للنفقات العامة:

### التقسيم الوظيفى :

١- نفقات إدارية للدولة: متعلقة بتسيير المرافق العامة

٢- نفقات اجتماعية للدولة:

وهى المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة

٣- نفقات اقتصادية للدولة:

وهى المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة.

### التقسيم الجغرافى :

١- نفقات حصص أو اعتمادات كل منطقة أو محافظة

سواء بشكل مباشر بأسم المحافظة أو عن طريق الوزارات

٢- نفقات على أساس طبيعة الهيئة التى تقوم بالإنفاق

- نفقات قومية تقوم بها الدولة

- نفقات محلية تقوم بها السلطات المحلية للدولة

### التقسيم المالى :

#### النفقات النهائية:

تدفعها الدولة نظير حصولها على سلع وخدمات.

#### النفقات الراجعة:

هى مبالغ تصرفها الدولة وتعيدها فى المستقبل مثل القروض التى تقدمها للقطاع الخاص أو جهات أجنبية.

### التقسيم الزمنى :

١- النفقات الدورية: تتصف بالثبات والتكرار كالأجور والمرتبات ومصروفات الوقود.

٢- النفقات غير الدورية: هى نفقات لا تتصف بالتكرار مثل تمويل الحروب و إنشاء محطات الإذاعة والتليفزيون.

### التقسيم الإقتصادى :

#### ١- النفقات الجارية:

تشمل المرتبات والأجور والمصروفات المتكررة.

٢- النفقات الاستثمارية: هى التى تزيد من المقدرة

الإنتاجية للمجتمع عن طريق زيادة التكوين الرأسمالى.

٣- النفقات الحقيقية: هى مقابل ما تحصل عليه الدولة من سلع وخدمات لإشباع الحاجات العامة.

#### ٤- النفقات التحويلية:

هى نفقات التى بلا مقابل مثل إعانات الإنتاج.

### الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

#### \* الآثار المباشرة للنفقات العامة

١- أثر النفقات العامة على مستوى الأسعار

٢- أثر النفقات العامة على مستوى العمالة

٣- أثر النفقات العامة على حجم الإنتاج:

توجد علاقة طردية واضحة بين حجم النفقات

العامة وحجم الناتج القومى الإجمالى.

٤- أثر النفقات العامة على توزيع الدخل والثروة :

تقوم الدولة بقطع جزء من دخل الأغنياء توزيعه على

العاطلين والمتقاعدين وذوى الاحتياجات الخاصة

٥- أثرها على حجم التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

فإعانات التصدير تساعد على المنافسة فى السوق الدولية

#### الآثار غير المباشرة للنفقات العامة:

#### \* المضاعف:

هو العلاقة بين التغير (ارتفاع أو انخفاض) فى الإنفاق

العام وبين التغير فى الدخل القومى

٢- الإيرادات غير العادية: تحصل عليها الدولة بصورة غير منتظمة لمواجهة ظروف غير عادية تمر بها الدولة مثل القروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

### مصادر الإيرادات العامة

أولاً: إيرادات أملاك الدولة (دخل الدومين):

الدومين: هو ممتلكات الدولة أيًا كانت عقارية أم منقولة وأيًا كان ملكية عامة أم خاصة.

— الدومين العام أو (ممتلكات الدولة العامة):

هو مجموعة الأموال التي تملكها الدولة كالطرق والكبارى والمطارات والموانىء والمباني الإدارية والمتاحف والحدائق العامة.

— الدومين الخاص أو (ممتلكات الدولة الخاصة):

هى الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة كالأراضى الزراعية والغابات والمناجم والمهاجر والمشروعات التجارية والصناعية والأوراق المالية .

— الدومين العقارى:

يتكون من الأراضى الزراعية والغابات والمناجم ومجارى المياه والأبنية السكنية المملوكة للدولة.

— الدومين المالى:

يقصد به محفظة الأوراق المالية أى الأسهم والسندات المملوكة للدولة والتي تحصل منها على أرباح وفوائد تمثل إيراداتاً للخزانة العامة.

— الدومين الصناعى والتجارى:

يقصد به المشروعات الصناعية والتجارية التي تملكها الدولة وتمارس من خلالها نشاطاً تجارياً أو صناعياً

### الرسم

تعريف الرسم:

هو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة مقابل إنتفاعه بخدمة خاصة تؤديها له .

خصائص الرسم :

- ١- الرسم يدفع نقداً
- ٢- الرسم يدفع جبراً
- ٣- الرسم يدفع مقابل على خدمة خاصة

مضاعف عرض العملة أو النقود:

يوضح علاقة التغير فى كمية النقود بالتغير فى كمية الاحتياطى لها.

• مضاعف التصدير: يوضح علاقة التغير فى حجم

الصادرات بالتغير فى الدخل القومى.

• مضاعف الضريبة: يوضح التغير فى سعر الضريبة على

مستوى الدخل والاستهلاك.

• مضاعف الإستثمار:

هو العلاقة بين الزيادة فى الإستثمار والزيادة فى الدخل المترتبة على زيادة الإستثمار.

المعجـل: هو العلاقة بين الزيادة فى الاستهلاك والزيادة فى الاستثمار

### أنواع الإيرادات العامة

أولاً: الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة:

١- الإيرادات الأصلية: تحصل عليها الدولة باعتبارها

شخصاً قانونياً له حق التملك

٢- الإيرادات المشتقة: تحصل عليها الدولة عن طريق

اقتطاع جزء من ثروة الآخرين بطريقة أو بأخرى.

### ثانياً: الإيرادات السيادية والإيرادات العامة

١- الإيرادات السيادية: تعتمد على السلطة السيادية

للدولة مثل الضرائب والرسوم والغرامات الجنائية .

٢- الإيرادات العامة: دخل الدولة من أملاكها العقارية

أو الصناعية وما يقدم لها من هبات وإعانات .

### ثالثاً: الإيرادات الإجبارية والإيرادات الاختيارية

١- الإيرادات الإجبارية: تحصل عليها الدولة والسلطات

العامة جبراً مثل الضرائب والرسوم والغرامات المالية.

٢- الإيرادات الاختيارية: تحصل عليها الدولة مثل

إيرادات أملاك الدولة والمنح والإعانات.

### رابعاً: الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية

١- الإيرادات العادية

تحصل عليها الدولة بصورة منتظمة ومثل إيرادات ممتلكات الدولة والرسوم والضرائب

## ثالثاً: الضرائب

### تعريف الضريبة:

فريضة مالية إجبارية تدفع للدولة بصفة نهائية دون مقابل مباشر تمكينا للدولة من تحقيق أهدافها.

### خصائص الضريبة

#### ١- الضريبة فريضة مالية:

تدفع الضريبة في صورة مبلغ مالي نقداً

#### ٢- الضريبة تدفع جبراً :

ليس للفرد الخيار في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها

#### ٣- الضريبة تدفع بصفة نهائية:

ليس للممولين الحق في استردادها

#### ٤- الضريبة تدفع بلا مقابل مباشر:

تدفع الضريبة دون أن يحصل مقابلها على نفع خاص

#### ٥- الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها:

تستخدم لحماية المنتجات الوطنية أو تشجيع الادخار والحد من الاستهلاك أو مكافحة التضخم أو الانكماش بما يحقق الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي.

### قواعد فرض الضريبة

#### ١- قاعدة العدالة:

يقوم كل فرد بالمساهمة في التكاليف والأعباء العامة للدولة طبقاً لمقدرته النسبية.

#### مبدأ عمومية الضريبة:

تفرض الضريبة على جميع الأشخاص التابعين للدولة

#### مبدأ شخصية الضريبة:

تأخذ في الاعتبار الظروف الشخصية المحيطة بالممول ( مثل إعفاء الحد الأدنى اللازم لمعيشة المول ).

#### ٢- قاعدة اليقين:

تكون الضريبة محددة وواضحة للممول بشكل لا غموض فيه ولا تحكم .

#### ٣- قاعدة الملائمة:

تتلاءم الضريبة مع ظروف الممولين الشخصية .

#### ٤- قاعدة الاقتصاد:

تكون نفقات تحصيل الضريبة ضئيلة بالمقارنة بحصيلتها

### وعاء الضريبة

هو الموضوع أو المادة التي تفرض عليها الضريبة.

## أولاً: الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال

### ١- الضرائب على الأشخاص:

تفرض على جميع الأفراد بدون تمييز

### ٢- الضرائب على الأموال:

تفرض على دخل - رأس مال - الأفراد .

## ثانياً: الضريبة الموحدة والضرائب المتعددة

### أ- الضريبة الموحدة:

فرض ضريبة وحيدة على مصدر واحد للدخل .

### ب- نظام الضرائب المتعددة:

فرض ضريبة على كل نوع من أنواع الدخل.

## ثالثاً: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

### أ- الضرائب المباشرة:

تفرض على رأس المال والدخل كضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة المرتبات.

مزاياها: العدالة والثبات وسهولة التقدير

عيوبها: تخالف مبدأ عمومية الضريبة وتُدفع دفعة

واحدة أو على دفعات قليلة. فتربك نشاط الممول

### ب- الضرائب غير المباشرة:

تفرض نتيجة فعل الإنفاق مثل الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج.

مزاياها: تتمشى حصيلتها مع زيادة التقدم الإقتصادي

و أسهل أداء على المكلف.

عيوبها: هبوط حصيلتها في الأزمات لشدة تأثرها بدخول الأفراد .

## القرض العام

### القرض العام:

مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من الغير وتتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط معينة.

### أوجه التشابه بين القرض والضريبة

١- القرض والضريبة يصدران بقانون

٢- القرض والضريبة إيراد تحصل عليه الدولة من الأفراد

### أوجه الاختلاف بين القرض العام والضريبة:

١- الضريبة تدفع بصفة نهائية فلا تلتزم الدولة بردها

أما القرض تلتزم الدولة برده هو وفائده



**ثالثاً : القروض الدائمة والقروض المؤقتة****القروض الدائمة:**

لا تكون الدولة ملتزمة بردها قيمتها خلال مدة معينة.  
القروض المؤقتة: تلتزم الدولة بردها في تاريخ معين

**وتنقسم القروض المؤقتة****١- قصيرة الأجل ( الدين السائر أو العائم )**

تعقدتها الدولة لمدة لا تجاوز السنتين.

**٢- القروض متوسطة الأجل ( القروض المثبتة )**

تعقدتها الدولة لمدة أكثر من سنتين وأقل من ١٠ سنوات

**٣- القروض طويلة الأجل تزيد مدتها عن عشر سنوات.****قيمة القرض العام**

المبلغ الذي يصدر به أو مقدار القرض

**سعر الإصدار**

وهو عبارة عن القيمة التي تصدر بها سندات القرض

**سعر الفائدة**

يتحدد سعر فائدة القرض الذي تصدره الدولة

على سعر الفائدة السائد في السوق

**أشكال سندات القرض العام****١- السندات الإسمية:**

تشتمل على اسم مالكيها وتفيد في سجل خاص بإدارة

القروض العامة بوزارة الخزانة

السندات لحاملها: لا يدون فيها اسم صاحبها

السندات المختلطة: تأخذ شكلاً وسطاً بين السندات

الاسمية والسندات لحاملها

**خامساً: طرق إصدار القرض العام****١- الاكتتاب العام المباشر:**

يتم طريق الخزانة العامة أو البنك المركزي أو مكاتب  
البريد أو البنوك التجارية الطبيعيين والاعتباريين.

**٢- الإكتتاب العام بالمزاد:**

يتم مزاد عام وتحدد الدولة حداً أدنى لقيمة السند  
ولكنها لا تباع السند فعلاً إلا لمن يدفع ثمنها أعلى.

**٣- الإكتتاب المصرفي (البيع للبنوك):**

يتم بيع إلى عدة بنوك أو إلى بنك واحد ثم تقوم هذه  
البنوك بتصريف السندات بمعرفتها ولحسابها

**٤- الإصدار في سوق الأوراق المالية (البورصة):**

تقوم الدولة بعرض سندات القرض العام في البورصة

**٢- الضريبة فريضة إجبارية يلتزم الأفراد بدفعها**

أما القرض يكون باتفاق بين الدولة ومقرضيها.

**٣- الضريبة لا تخصص للإنفاق على غرض معين**

أما القرض يخص لغرض معين يحدده قانون إصداره .

**أنواع القرض العام****أ- القروض الداخلية:**

تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية ويكتب

فيها المواطنون أو المقيمون بالدولة.

**ب- القروض الخارجية:**

تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتب

فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الأجنبية.

أو طريق الاقتراض من المنظمات والمؤسسات الدولية.

**أوجه الاختلاف بين القروض الداخلية والخارجية****القروض الداخلية**

١- لا تؤثر على الثروة القومية بالزيادة أو النقص

٢- إصدارها أو سداد أقساطها يؤدي إلى إعادة توزيع

جزء من الثروة القومية لصالح الأفراد.

٣ - لا تؤثر على سعر الصرف أو ميزان المدفوعات سواء

عند إصدارها أو عند سداد أقساطها وفوائدها.

٤- تحميل الجيل الحاضر عبء الحرمان من الاستهلاك

**القروض الخارجية**

١- تؤثر على الثروة القومية بالزيادة أو النقص

٢- تؤدي إلى تحسن في سعر الصرف و ميزان المدفوعات

في الدولة المقرضة

٣- يعفى الجيل الحاضر من عبء الادخار

٤- يؤدي إلى تدخل الدول الأجنبية المقرضة في الشؤون

الداخلية للدولة المقرضة لفرض شروط معينة عليها

**ثانياً: القروض الاختيارية والقروض الإجبارية****القروض الاختيارية**

تكون محل تفاوض واتفاق بين الدولة ومقرضيها.

**القروض الإجبارية**

تصدر وقت الحروب والأزمات الاقتصادية والمالية.

أسباب إصدار القروض الإجبارية:

١- التمويل وقت الحروب والأزمات الاقتصادية والمالية.

٢- الرغبة في تخفيض معدل التضخم .

٣- عدم الاستقرار السياسي الإقتصادي .

### المعوقات التي تواجه السياسة المالية

#### ١- الأثر الإنكماشى لتمويل عجز الموازنة العامة:

عندما يحدث كساد إقتصادى تقوم الحكومة بزيادة النفقات العامة و تخفيض الضرائب مما يعنى عجز فى الموازنة العامة

#### ٢- السياسة العامة للحكومة:

تعتبر الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية التى تمتلكها الدولة للمحافظة على الاستقرار الإقتصادى، وذلك باستخدام النفقات العامة أو الإيرادات العامة (الضرائب والإقتراض) لدفع الإقتصاد القومى إلى التوازن

#### ٣- فترة التأخير:

عندما يحدث الكساد أو التضخم فإن فترات التأخير فى العلاج تشكل أهم العوائق.

### التجارة الدولية

#### تعريف بالتجارة الخارجية

انتقال للسلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال أو العمالة عبر الحدود السياسية (حركة السلع ، وحركة الخدمات )

**حركة السلع :** انتقال السلع المادية أو العينية عبر الحدود السياسية إما داخلية إليها ( الواردات المنظورة ) أو خارجة (الصادرات المنظورة)

#### حركة الخدمات :

الخدمات التى تؤدى للغير (الصادرات غير المنظورة ) والخدمات التى تؤدى من الغير ( الواردات غير المنظورة )

#### وسائط توريد الخدمات فى اتفاقية الـ GAAT

#### ١- الخدمات التى تتم عبر الحدود:

وهى خدمات لا يتطلب تأديتها الانتقال الفعلى من جانب المصدر أو المستورد (كخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتحويلات المصرفية).

#### ٢- الخدمات التى تستهلك فى الخارج:

تتطلب تأديتها انتقال مستهلك الخدمة إلى بلد مقدم الخدمة (مثل التعليم والعلاج والسياحة بالخارج).

#### ثالثاً: حركة رؤوس الأموال:

انتقال النقدية من الدولة ( المصدرة أو المانحة ) إلى الدولة الأخرى ( المتلقية أو المضيفه ) لتوظيفه فيها.

### استهلاك القروض العامة

قيام الدولة برد قيمة السندات إلى حاملها

### الآثار الاقتصادية للقروض العامة

#### ١- عبء الدين العام.

و يتمثل فى الفوائد والأقساط الدورية التى تدفعها الدولة

#### ٢- أثر القروض العامة على توزيع الدخل.

يؤثر على القوة الشرائية للفة المقرضة للدولة

#### ٣- أثر القروض العامة على النشاط الإقتصادى.

توسيع وتنشيط الحركة الاقتصادية فى البلاد

### السياسة المالية

هى الإجراءات التى تتخذها الحكومة فى جانبى

الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات) لتحقيق التوظيف

الكامل بشكل يحقق استقرار الأسعار فى الأجل القصير.

#### أدوات السياسة المالية:

#### ١- تغيير النفقات العامة:

تغير فى النفقات العامة بالزيادة أو بالنقص يؤثر فى النشاط الإقتصادى وفى وقت التضخم يتم تخفيض النفقات وفى وقت الانكماش يتم زيادة النفقات لتحقيق الاستقرار الإقتصادى.

#### ٢- تغيير الإيرادات العامة:

الضرائب تؤثر فى الاستثمار والدخول والاستهلاك وفى وقت الانكماش يتم تخفيض معدلات الضرائب مما يعمل على زيادة الدخل المتاح للإنفاق، فى وقت التضخم يتم زيادة معدلات الضرائب فتقلل من حجم الاستثمار وينخفض الدخل المتاح للإنفاق لتحقيق الإستقرار الإقتصادى.

#### ٣- تحقيق فائض أو عجز:

فى وقت التضخم تستطيع الحكومة الحد من النفقات العامة لتحقيق فائض فى الموازنة العامة للدولة مما يؤدى إلى حدوث إنكماش للإقتصاد القومى وعلى العكس فى فترة الكساد فإن استحداث عجز فى الموازنة العامة للدولة يعمل على زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب الكلى.

**عوامل إحداث التخصص و تقسيم العمل الدولي****أولاً: العوامل التاريخية:**

- ١- تخصص الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى في تصدير السلع تامة الصنع مثل العدد والمعدات.
- ٢- تخصص الدول النامية في تصدير المواد الخام
- ٣- سيطرة الدول الرأسمالية على الدول النامية من خلال المعونات والقروض
- ٤- سيطرة سياسية الدول الرأسمالية على الدول النامية من خلال الضغط على صانعي القرار وإتعال الأزمات.

**ثانياً : العوامل الطبيعية:**

- ١- اختلاف دول العالم في الظروف المناخية ( الزراعة )
- ٢- اختلاف دول العالم في الظروف الجغرافية ( الموانئ )
- ٣- اختلاف دول العالم في الثروات المعدنية كمناجم الفحم وحقول البترول والغاز الطبيعي ومصادر الطاقة .

**ثالثاً : العوامل المكتسبة:**

- ١- التفاوت بين دول العالم في رؤوس الأموال المنتجة  
- تخصص الدول المتقدمة في الصناعات كثيفة رأس المال مثل (صناعة الطائرات والصناعات الإلكترونية).
- بينما تخصص الدول النامية في الصناعات كثيفة العمالة مثل ( الصناعات الغذائية وصناعة النسيج).
- ٢- التفاوت بين دول العالم في عدد السكان  
- فالبلاد كثيفة السكان تخصص في إنتاج السلع التي تتطلب عدداً وفيراً من الأيدي العاملة ( الزراعة )  
- والبلاد الأقل كثافة سكانية تتجه إلى التخصص في المنتجات التي تتطلب عدداً أقل من الأيدي العاملة

**– رأس المال العيني**

هو السلع التي تتخذ شكل عدد وآلات ومعدات

**– رأس المال النقدي:**

فهو المال النقدي أو القوة الشرائية ذاتها.

**أشكال انتقال رأس المال الأجنبي :**

- أ- استثمار مباشر: المساهمة المالية في مشروعات عامة على أرض دولة أخرى
- ب- استثمار غير مباشر: شراء الأوراق المالية ( كالأسهم والسندات الأجنبية).

**حركة العمالة**

انتقال القوة البشرية من دولة إلى أخرى بقصد العمل

**أسباب انتقال العمالة**

- ١- الاستفادة من ارتفاع الأجور
- ٢- التمتع بالحضارة والتقدم في البلدان الجاذبة للعمالة ،
- ٣- الرابطة النفسية بين الدولة الطاردة للعمالة و الدولة الجاذبة التي كانت مستعمرة لها ( الجزائر وفرنسا )

**أهمية التجارة الخارجية:**

- ١- ظهور مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات يتم تبادلها بين مختلف الدول بالأسواق
- ٢- ظهور ثورة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- ٣- ظهور ثورة في الصناعة والزراعة والتكنولوجيا.
- ٤- التعاون بين الدول في مختلف المجالات مثل تبادل المعرفة والآفكار والثقافات.
- ٥- رفع معدلات التنمية الاقتصادية.

**الاختلافات بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية**

وجه الاختلاف	التجارة الداخلية	التجارة الخارجية
١- المكان	داخل نفس الدولة	بين دول مختلفة.
٢- التقسيم	عمليات شراء وبيع	عمليات استيراد وتصدير
٣- الأسواق	داخل سوق موحدة	أسواق عديدة
٤- القوانين	تخضع لقانون واحد	تخضع لقوانين مختلفة
٥- اللغة	لغة واحدة.	لغات مختلفة
٦- العملة	عملة واحدة.	عملات مختلفة
٧- المصاريف	قليلة	مصروفات كثيرة
٨- الوقت	وقت قصير	وقت طويل



## دور التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي

## ١- في المدى القصير:

التخفيف من الاختناقات من خلال التدفقات النقدية للصادرات والواردات لتحقيق التوازن لخطة التنمية  
٢- في المدى الطويل :

تسهم التجارة الخارجية في وضع الأساس المادي لتصحيح اختلال هيكل الانتاج من خلال استيراد السلع الرأسمالية لبناء الطاقات الرأسمالية ، بما يتفق مع خطة التنمية

## سياسات التجارة الخارجية المرتبطة بخطة التنمية

## أولاً: سياسة إحلال الواردات :

يحل الناتج المحلي محل الواردات بشكل يؤدي إلى نقص قيمة الواردات فيتنقص دور التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي.

## أسباب الإتيان نحو سياسة الإحلال محل الواردات

- ١- تعتبر هذه السياسة نتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي
- ٢- الحد من الطلب على العملات الأجنبية
- ٣- خلق فرص عمل جديدة و القضاء على البطالة المرتفعة
- ٤- الحد من الاستيراد من الخارج

## أهداف سياسة إحلال الواردات

- ١- استثمار القوى العاملة لدى الدول النامية
- ٢- تقليل حجم الواردات
- ٣- توفير الطلب على العملة الأجنبية
- ٤- تشجيع الصادرات من المواد الأولية ومصادر الطاقة .

## سلبات سياسة الإحلال محل الواردات

- ١- الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية ، على حساب الصناعات الرأسمالية والوسيطه .
- ٢- تناقض سياسات التنمية داخل الدول النامية .
- ٣- عدم كفاية الصناعات المحلية للدول النامية لسد حاجة السكان .
- ٤- ضيق حجم السوق المحلي للدول النامية .
- ٥- عزل الاقتصاد القومي للدول النامية عن التطور التكنولوجي في الخارج .

## ثانياً : سياسة التصنيع من أجل التصدير

## المحاور التي تقوم عليها سياسة التصنيع

- ١- إقامة صناعات بسيطة: تعتمد على موارد الدول النامية من المواد الأولية ومصادر الطاقة.
- ٢- إقامة الصناعات التجميعية :
- نتيجة لزيادة الطلب من ناحية وارتفاع مستوى الدخل من ناحية أخرى.
- ٣- إقامة الصناعات الإلكترونية:
- ذات المستوى التكنولوجي المتاح بدون قيود كبيرة.

## عوامل نجاح سياسة التصنيع من أجل التصدير

- ١- استمرار التغيرات في هيكل الانتاج
- ٢- المرونة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية
- للتغلب على سيطرة الاحتكارات العالمية
- ٣- ربط هذه السياسة بسياسة تجارية مرنة

## صعوبات تواجه سياسة التصنيع من أجل التصدير

- ١- عدم توافر الكفاءات الفنية و الانتاجية
- ٢- القيود الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية.
- ٣- استعانة الدول النامية بشركات أجنبية دولية لتصريف صناعاتها التصديرية ،
- ٤- زيادة التضخم نتيجة تحول الدولة من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع من أجل التصدير
- ٥- زيادة الانفاق الذي يمول عن طريق الاقتراض الخارجي

## الاتفاقيات الدولية

- ١- إتفاقية التجارة الحرة بين مصر و ليبيا
- ٢- إتفاقية التجارة الحرة بين مصر و سوريا
- ٣- إتفاقية التجارة الحرة بين مصر و تونس
- ٤- إتفاقية التجارة الحرة بين مصر و المغرب
- ٥- إتفاقية التجارة الحرة بين مصر و لبنان
- ٦- إتفاقية التجارة الحرة بين مصر و الأردن
- ٧- إتفاقية التجارة الحرة بين مصر و العراق

**١ - اتفاقية التجارة الحرة بين مصر و ليبيا****مدة الاتفاقية** خمس سنوات تجدد تلقائياً.**بدء التنفيذ:** ١٩٩١/٦/١٨.**أهم بنود الاتفاقية**

إعفاء البضائع ذات المنشأ والمصدر المحلي المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية

**أهداف الاتفاقية**

- ١- إلغاء القيود غير الجمركية .
- ٢- إلغاء الرسوم والضرائب الأخرى
- ٣- إقامة تعاون اقتصادي وتجاري
- ٤- تشجيع تجارة الخدمات بين البلدين وتحريرها.
- ٥- تشجيع استثمار رؤوس الأموال في البلدين.
- ٦- الاستغلال الأمثل لإمكانيات البلدين

**٢ - اتفاقية التجارة الحرة بين مصر و سوريا****مدة الاتفاقية** سنة تجدد تلقائياً للمدة ذاتها.**بدء التنفيذ:** في ١٩٩١/٧/١٩ .**أهم بنود الاتفاقية**

- أ- إعفاء البضائع ذات المنشأ والمصدر المحلي المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية
- ب- تشكيل لجنة مشتركة مصرية سورية تجتمع مرة في كل سنة على الأقل تكون مهمتها:
  - ١- معالجة الصعوبات التي تواجه الاتفاقية
  - ٢- تقديم الاقتراحات لتحقيق زيادة حجم التبادل التجاري
  - ٣- مراجعة وتعديل القوائم الملحقه بالاتفاق سنوياً.
  - ٤- رفع التوصيات إلى حكومة البلدين

**٣ - اتفاقية التجارة الحرة بين مصر و تونس****مدة الاتفاقية**

سارية لحين إنهاء أحد الطرفين لها بالقنوات الدبلوماسية

**بدء التنفيذ** في ١٩٩٩/٣/١٥ .**أهم بنود الاتفاقية**

إعفاء البضائع ذات المنشأ والمصدر المحلي المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية في فترة لا تتجاوز عام ٢٠٠٧ كحد أقصى حسب جدول زمني

**٤ - اتفاقية التجارة الحرة بين مصر و المغرب****مدة الاتفاقية:**

سارية لحين إنهاء أحد الطرفين لها بالقنوات الدبلوماسية

**بدء التنفيذ:** في ١٩٩٩ /٤/٢٨ .**أهم بنود الاتفاقية:**

إعفاء البضائع ذات المنشأ والمصدر المحلي المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية على فترة ١٢ سنة كحد أقصى حسب جدول زمني

**٥ - اتفاقية التجارة الحرة بين مصر و لبنان****مدة الاتفاقية :**

سارية لحين إنهاء أحد الطرفين لها بالقنوات الدبلوماسية

**بدء التنفيذ :** في ١٩٩٩/٣/١٥ .**أهم بنود الاتفاقية:**

إعفاء البضائع ذات المنشأ والمصدر المحلي المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية

**٦ - اتفاقية التجارة الحرة بين مصر و الأردن****مدة الاتفاقية:**

سارية لحين إنهاء أحد الطرفين لها بالقنوات الدبلوماسية

**بدء التنفيذ:** في ١٩٩٩/١٢/٢١**أهم بنود الاتفاقية:**

- ١- يتم تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب المنشأ والمصدر المصري الأردني والمتبادل بين البلدين .
- ٢- تعامل السلع ذات المنشأ المصري أو الأردني المتبادلة بين البلدين معاملة السلع الوطنية
- ٣- حساب ضريبة المبيعات في البلدين بالنسبة للسلع وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين

**٧ - اتفاقية التجارة الحرة بين مصر و العراق****مدة الاتفاقية:** سارية لحين إنهاء أحد الطرفين لها**أهم بنود الاتفاقية:**

- ١- إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب في ٢٠٠٠/١٢/٣١ على السلع ذات المنشأ الوطني لكل منهما .
- ٢- تعامل السلع ذات المنشأ المصري أو العراقي معاملة السلع الوطنية بما يخص الضرائب والرسوم الداخلية

## اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة

### Qualified Industrial Zones (QIZ)

#### اتفاقية الكويز

هى اتفاقية تجارية وقعت في القاهرة في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤ بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

#### تاريخ الكويز

تعود إلى عام ١٩٩٦، عندما أقر الكونجرس الأمريكى مبادرة كليبتون بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة في الشرق الأوسط بهدف دعم السلام.

#### هدف الاتفاقية

إنشاء مناطق صناعية مؤهلة لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية معفاء من الجمارك.

#### لماذا المناطق الصناعية المؤهلة ؟

- ١- أفاق جديدة للصادرات المصرية في السوق الأمريكية .
- ٢- انتهاء العمل بنظام الحصص في ٢٠٠٥/١/١ .
- ٣- إتفاق تفضيلى من طرف واحد .
- ٤- خطوة نحو توقيع إتفاق للتجارة الحرة مع أمريكا .
- ٥- نتائج إقتصادية إيجابية فى تجربة المناطق الصناعية بالأردن .

#### أماكن المناطق المؤهلة في مصر :

- ١- منطقة القاهرة الكبرى وتشمل (جنوب الجيزة ، شبرا ، مدينة نصر ، مدينة العاشر من رمضان ، مدينة ١٥ مايو)
- ٢- منطقة الاسكندرية وبرج العرب والعامرية .
- ٣- المدينة الصناعية ببورسعيد .

#### شروط الإعفاء الجمركي :

- أ- تكون الشركات المنتجة للسلع مدرجة فى القوائم الخاصة بهذه المناطق .
- ب- لا تقل نسبة إجمالى المكون المحلى عن ٣٥٪ على النحو التالى:

- ١- ألا يقل المكون المحلى لكل من الشركة المصرية والشركة الاسرائيلية عن ١١٪
- ٢- لا يزيد المكون الأمريكى المنشأ عن ١٥٪ من السلعة
- ٣- يمكن إستخدام مكونات من غزة والضفة الغربية
- ٤- لا يشترط إلتزام الشركة المصرية بالنسبة المحددة الخاصة بالمكون الاسرائيلى

#### المزايا المتوقعة من الكويز بالنسبة لمصر:

- ١- إعفاء صادرات دول الكويز من الرسوم الجمركية .
- ٢- رفع القدرة التنافسية لصادرات دول الكويز في الأسواق الأمريكية .
- ٣- زيادة حجم الصادرات المصرية للأسواق الأمريكية .
- ٤- توفير فرص عمالة كبيرة في دول الكويز وزيادة معدل النمو الإقتصادى .
- ٥- عدم وجود مدة محددة لسريان الاتفاقية .

#### الكويز من منظور إسرائيلى:

تمثل فرصة جديدة لها لكسر حدة العزلة الاقتصادية التى تواجهها في المنطقة .

## الكويز التركية

وقعت تركيا دول المنطقة هذه الاتفاقية مع واشنطن بعد التحالف العسكرى مع تل أبيب عام ١٩٩٦، وتم إنشاء أكثر من خمس مناطق صناعية مؤهلة في تركيا تنفيذا لإتفاقية الكويز.

## الكويز الأردنية

أنشأت الولايات المتحدة ١٣ منطقة صناعية مؤهلة في الأردن منذ عام ١٩٩٩ . فقد بلغ حجم الصادرات الأردنية إلى الأسواق الأمريكية في إطار تلك الاتفاقية إلى ٦٧٤ مليون دولار عام ٢٠٠٣

## اتفاقية : ( الكوميسا )

السوق المشتركة لدول شرق و جنوب أفريقيا

### Common Market for East and South Africa (COMESA)

#### الركائز الأساسية لمجموعة الكوميسا:

- ١- المكاسب التى يوفرها التكامل الإقليمى مثل التمتع بوفورات الحجم والتخصص الإنتاجى الذى يسهم في زيادة معدلات النمو الإقتصادى .
- ٢- التمهيد للوصول إلى تطبيق عملة موحدة عام ٢٠٢٥



**نشأة و تطور الكوميسا****المرحلة الأولى :**

وهي مرحلة ما قبل إقامة منطقة التجارة التفضيلية ،  
وصدر عن هذا الاجتماع توصيتان :

- ١- إنشاء جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب إفريقيا
- ٢- تشكيل مجلس وزراء مؤقت لدول الشرق والجنوب الإفريقي

**المرحلة الثانية :** ( مرحلة منطقة التجارة التفضيلية )

هي اتفاقية تم التوقيع عليها في ١٩٨٢/٩/٣٠

**أهداف اتفاقية التجارة التفضيلية:**

- ١- إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء.
- ٢- العمل على إنشاء سوق إفريقية مشتركة.
- ٣- إنشاء بنك لتسوية المدفوعات الناشئة عن المعاملات التجارية لدول المنطقة.

**المرحلة الثالثة : ( الكوميسا )**

مرحلة إنشاء السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي

**المبادئ التي تركز عليها قمة ليلين جواي عام ١٩٩٤**

- ١- تحقيق الزيادة في الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي
- ٢- زيادة الإنتاج الزراعي والاعتماد على البحيرات والأنهار وتقليل الاعتماد على مياه الأمطار.
- ٣- تنمية البنية الأساسية في مجال الاتصالات والنقل
- ٤- تنشيط عمل القطاع الخاص في مجال التجارة
- ٥- تطوير قواعد البيانات لكافة القطاعات الاقتصادية

**الدول الأعضاء في الكوميسا**

تضم ( مصر ، أنجولا ، بروندي ، جزر القمر ، الكونغو ، جيبوتي ، إريتريا ، إثيوبيا ، كينيا ، مدغشقر ، ملاوي ، موريشيوس ، ناميبيا ، رواندا ، سيشل ، السودان ، سوازيلاند ، أوغندا ، زامبيا ، زيمبابوي ) .

**الهيكل المؤسسي للكوميسا**

يتكون الهيكل المؤسسي من:

- ١- هيئة رؤساء الدول والحكومات.
- ٢- المجلس الوزاري.
- ٣- اللجنة الحكومية.
- ٤- لجنة محافظي البنوك المركزية.
- ٥- محكمة عدل الكوميسا.
- ٦- اللجان الفنية.

**المجالات التي تنطبق إليها اتفاقية الكوميسا:**

- ١- تحرير التجارة والتعاون الجمركي.
- ٢- النقل والمواصلات.
- ٣- الصناعة والطاقة.
- ٤- التمويل
- ٥- الزراعة
- ٦- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**أسباب انضمام مصر إلى مجموعة الكوميسا**

- ١- تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية .
- ٢- إنشاء أكبر سوق إفريقية .
- ٣- تحقيق العملة الموحدة بين دول القارة الإفريقية.
- ٤- أهمية التكتلات الاقتصادية العملاقة

**المزايا الاقتصادية التي عادت على مصر من انضمامها****إلى مجموعة الكوميسا**

- ١- تمتع مصر بالعديد من المزايا النسبية في مجالات متعددة من الصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد
- ٢- تمثل القارة الإفريقية سوقاً محتملاً للصناعات المصرية في مجال الصناعات البتر وكيمياوية والمنسوجات
- ٣- توافر المواد الخام الرخيصة في دول الكوميسا
- ٤- تمثل السوق الإفريقية حافزاً للشركات متعددة الجنسيات لإنشاء فروع لها في مصر
- ٥- هناك مجالاً واسعاً للتكامل بين مصر ودول المجموعة حيث تمتلك مصر مزايا نسبية في عنصر رأس المال البشري وفي العديد من المجالات .
- ٦- اجتذاب رأس المال الأجنبي سواء الإفريقي أو العربي

**المؤتمر الاقتصادي الأول للكوميسا**

عقد بالقاهرة في فبراير ٢٠٠٠ أعمال المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الأول لتجمع دول الكوميسا ، وقد ناقش مؤتمر الكوميسا ٢٠٠٠ العديد من الموضوعات المختلفة من خلال جلستين عامتين ، ٤ لجان رئيسية ، و ١١ ورشة عمل .

**أهداف المؤتمر الأول للكوميسا**

- ١- إقامة السوق الإفريقية المشتركة.
- ٢- العمل لتحقيق أهداف الكوميسا من خلال الإرادة القوية والعمل الجاد بين الدول الأعضاء.
- ٣- إقامة المجتمع الاقتصادي الإفريقي وزيادة الوعي بين الدول الإفريقية.
- ٤- تحقيق النمو المتوازن بين الدول مما يعود بالنفع للجميع.
- ٥- زيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية
- ٦- تحقيق الشراكة في ظل تجمع دول الكوميسا.

## الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة ( الجات )

### General Agreement on Trade and Tariffs ( GATT )

#### الجات :

هى اتفاقية لتحرير التجارة الدولية وفقاً للقواعد والأحكام المتفق عليها.

#### \* أهم المشاكل التجارية التي إهتمت بها ( الجات )

- ١- التعريفات الجمركية التي يفرضها الأطراف المتعاقدة.
- ٢- الالتزام بالامتناع عن فرض الرسوم الأخرى بخلاف الرسوم الجمركية
- ٣- عدم إجازة فرض القيود غير التعريفية وأهمها نظام الحصص

#### المبادئ التي تقوم عليها ( الجات ) :

##### ( أ ) مبدأ عدم التمييز

ضرورة منح كل طرف متعاقد جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر

##### وهناك استثناءات من هذا المبدأ هي :

- ١- حماية الصناعات الوليدة حتى تقوى على المنافسة
- ٢- العلاقة التفضيلية التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة وبعض البلدان النامية
- ٣- الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية وتشجيعاً على تحرير التجارة الخارجية

##### ( ب ) الشفافية ( المصادقية ) :

الاعتماد على التعريفات الجمركية وليس على القيود الكمية إذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية .

##### وهناك استثناءات من هذا المبدأ هي :

- ١- حالة الدولة التي تعاني عجزاً حاداً في ميزان المدفوعات.
- ٢- السماح في حالات خاصة باستخدام حصص الواردات الزراعية.
- ٣- حالة حماية الصناعات الوليدة.

##### ( ج ) التفاوض في إطار الجات :

إعتبار منظمة الجات الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.

#### المجالات التي تضمنها المؤتمر الأول للكوميسا :

لقد تناول المؤتمر الأول للكوميسا العديد من الموضوعات الهامة والتي يمثل بعضها تحدياً أمام دول المجموعة مثل العولة والانضمام لمنظمة التجارة العالمية المعوقات التي تحول دون اندماج الدول النامية في

#### النظام التجاري العالمي

- ١- تزايد الشكوك في الدول النامية حول عدالة النظام التجاري العالمي الجديد بين الدول المتقدمة والنامية
- ٢- زيادة القيود التي تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية
- ٣- صعوبة الحصول على التقنية الحديثة
- ٤- عدم قدرة العديد من الدول النامية الدخول في ثورة المعلومات والاتصالات

#### توصيات المؤتمر الأول للكوميسا

- ١- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
  - ٢- التغلب على المشاكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
  - ٣- التوسع في الإعفاءات الجمركية وتسهيل التنقل للأفراد والسلع
  - ٤- وضع إستراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- أهم الصادرات المصرية إلى الدول الأعضاء في الكوميسا

- ١- مواد البناء مثل الحديد والصلب، والأسمنت.
- ٢- المنتجات الكيماوية والدوائية والأدوية البشرية.
- ٣- الصناعات الغذائية والسكر والزيت والشحوم.
- ٤- الأرز والفواكه والخضراوات .

#### معوقات التصدير داخل مجموعة الكوميسا

- ١- قوانين وإجراءات التصدير لدول المجموعة.
- ٢- عدم توافر السيولة النقدية لتمويل عمليات التصدير .
- ٣- عدم توافر المعلومات عن الأسواق الخارجية .
- ٤- مشكلة النقل
- ٥- قصور عمليات التأمين
- ٦- عدم توافر الرغبة في استكمال الوحدة الإفريقية

**الجولات التفاوضية للجات:**

يمكن إيجازها على النحو التالي:

**جولة كينيدي ( ١٩٦٤ - ١٩٦٧ ) :**

أسفرت هذه الجولة على :

- ١- خفض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠٪ من المعدلات القائمة حتى بداية هذه المفاوضات.
- ٢- التوصل إلى اتفاق لمكافحة الإغراق.

**جولة طوكيو ( ١٩٧٣ - ١٩٧٩ ) :**

أسفرت هذه الجولة على :

- ١- تحقيق خفض جمركي متميز ( ٣٠٠ بليون دولار ) من حجم التجارة الدولية على مدار سبع سنوات
- ٢- الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية بما يعادل ٣٠٪ من متوسط التعريفات في بدء الدورة.

**جولة أورجواي ( ١٩٨٦ - ١٩٩٣ ) :**

أسفرت هذه الجولة على :

- ١- إدخال تجارة الخدمات في المفاوضات والوصول إلى اتفاق بشأن تحريرها ( اتفاقية الخدمات "جاتس" )

**( د ) المعاملة التجارية التفضيلية:**

منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية

**( هـ ) التبادلية**

قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية.

**وهناك استثناءات من هذا المبدأ هي :**

- ١- حماية الصناعات الوليدة في الدول النامية
- ٢- تربيئات المنتجات متعددة الأطراف (مثل المنسوجات القطنية)

**أهداف الجات:**

- ١- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
- ٢- تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء.
- ٣- تنشيط الطلب الفعال.
- ٤- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
- ٥- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- ٦- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
- ٧- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.
- ٨- خفض الحواجز الجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية
- ٩- إقرار المفاوضات لحل منازعات التجارة الدولية

**الإغراق و اتفاقية الجات :**

" الحالة التي يكون فيها تصدير السلعة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها إلى بلد آخر أو تقل عن تكاليف إنتاجها."

**إجراءات إثبات الإغراق و حل المنازعات.**

- ١- إقامة الدليل وإثبات أن هذا الإغراق سوف يتسبب في إحداث أضرار للصناعات الوطنية.
- ٢- تقوم المنظمة العالمية للتجارة بإجراء تحقيقات في مدة أقصاها عام واحد.
- ٣- يلتزم طرفا النزاع بتقديم أدلة الإثبات والنفي
- ٤- إذا انتهى التحقيق بصحة الإغراق و أضراره يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة

**انتهت**

**اختبر نفسك**

**مع نماذج الامتحانات**

**و امتحان العام الماضي**